مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية
Journal of Social Sciences and Humanities
المجلد: 15/ العـدد: 02 (2025)،
ص 793 - 812

الإعلام والاتصال النقابي وترقية الفعل النقابي في الجزائر: مقاربة سسيواعلامية

Media and Union Communication and Promoting Union Action in Algeria: A Socio-Media Approach

hammadi hadjira

حمادي هجيرة [1]-[1]

[1] -أستاذ محاضرأ جامعة محمد لمين دباغين سطيف2 h.hammadi@univ-setif2.dz

تاريخ الاستلام: ../../2021 تاريخ القبول: ../../2021 تاريخ النشر: 2025/12/15

ملخص:

تستند هذه الدراسة في تحليل وتفسير طبيعة العلاقة بين الإعلام والاتصال النقابي والفعل النقابي في الجزائر، وسياقات تحولاتها، على منهج التحليل السوسيولوجي للممارسات النقابية (Sociologies des pratiques syndicales) وكذا المنهج الوصفي ، وذلك على عينة قصدية من البيانات والإعلانات والمنشورات الالكترونية ،الصادرة من ثلاثة نقابات ناشطة في قطاع الصحة والتعليم العالي ،والتربية الوطنية في الفترة من 2022 الى 2025، مستعينة بأداة الملاحظة غير المباشرة في استجلاء كيفية توظيف النقابات للوسائط الإعلامية والاتصالية في نشاطاتها .

من أهم نتائج الدراسة أن التضييق على الحريات النقابية والسياسية والإعلامية يساهم في ضعف الإعلام والاتصال النقابي بمستوييه الداخلي والخارجي والفعل النقابي معا، بفعل غياب الحرية الكافية لانتقاد السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تضر بالطبقة العاملة، بدليل غياب النقاش حول القضايا الحقيقية التي تشغل القوى العمالية كالبطالة ، والتكوين النقابي، وضعف الانخراط ومستوى الإطارات النقابية ، وغياب الشفافية داخل النقابات ، وبالتالي تحول الإعلام النقابي في غياب الاتصال الى أداة دعائية لخدمة السلطة بالتركيز على وجهات نظرها بدلا من التعبير عن مصالح العمال والترويج لما تعتبره "إنجازات"، حتى لو كانت على حساب حقوق العمال وهي الممارسات التي تكريس لأداتية النقابات وتبعيتها.

كلمات مفتاحية: الحقل الإعلامي، الفعل النقابي، التكوين والتثقيف النقابي ،الأداتية

المؤلف المرسل: حمادي هجيرة ، **الإيميل:** h.hammadi@univ-setif2.dz

Abstract:

This study analyses and interprets the nature of the relationship between the media, trade union communication and trade union action in Algeria, and the contexts of its transformations, based on a sociological analysis of trade union practices ،and descriptive methodology, based on a purposive sample of data, announcements and electronic publications issued by three unions active in the health, higher education and national education sectors between 2022 and 2025, using indirect observation to examine how unions use media and communication in their activities.

One of the main findings of the study is that the restriction of union, political, and media freedoms contributes to the weakness of both internal and external union media and communication, as well as union action, due to the lack of sufficient freedom to criticize economic and social policies that harm the working class. Due to the absence of discussion around the real issues that concern labor forces.

Keywords: media field, trade union action, trade union training and education, instrumental

Résumé:

Cette étude s'appuie sur l'analyse et l'interprétation de la nature des relations entre les médias, la communication syndicale et l'action syndicale en Algérie, ainsi que sur les contextes de leurs transformations, selon une approche sociologique des pratiques syndicales ،ainsi que sur une approche descriptive, à partir d'un échantillon intentionnel de données, d'annonces et de publications électroniques publiés par trois syndicats actifs dans les secteurs de la santé, de l'enseignement supérieur et de l'éducation nationale entre 2022 et 2025, en utilisant l'outil d'observation indirecte pour mettre en évidence la manière dont les syndicats utilisent les médias et la communication dans leurs activités.

les principaux résultats de l'étude est que les restrictions imposées aux libertés syndicales, politiques et médiatiques contribuent à la faiblesse des informations et de la communication syndicale, tant au niveau interne qu'externe, ainsi qu'à la faiblesse de l'action syndicale. Tout cela est dû au manque de liberté pour critiquer les politiques économiques et sociales préjudiciables à la classe ouvrière. L'absence de débat sur les véritables préoccupations de la classe ouvrière le faible niveau des cadres syndicaux sont des indices probants, sans pour autant oublier que le manque de transparence au sein des syndicats et Par conséquent, en

l'absence de communication, l'information syndicale est devenu un outil de propagande au service des autorités, privilégiant leurs propres points de vue au détriment de l'expression des travailleurs et leurs intérêts et de faire l'apologie de ce qu'ils considèrent comme des « acquis », tout cela ce fait au détriment des droits des travailleurs, Ces pratiques et d'autres renforcent l'instrumentalisation et la subordination des syndicats.

Mots-clés : champ médiatique, action syndicale, formation et éducation syndicales, instrumentalisme

مقدمة :

يتوقف نجاح التنظيمات النقابية في أداء أدوارها المطلبية والتجنيدية والدفاع عن مصالحها ، على قدرتها على نشر الوعي النقابي في جميع الأوساط المهنية والاجتماعية بما في ذلك بين المقبلين على سوق العمل، والترويج لأنشطتها وبرامجها للتغلغل في القاعدة العمالية ، عبر احترافيتها في توظيف الإعلام الداخلي والخارجي، بوسائله المختلفة كالبيانات والندوات الصحفية والصفحات الالكترونية باعتبارها من أبجديات الفعل النقابي.

هذا وقد أشارت منظمة العمل الدولية الى أهمية الاعلام النقابي في النهوض بثقافة الحوار الاجتماعي باعتباره أداة لخدمة التنمية المستدامة كشكل من أشكال الحكامة، والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي حددتها الأمم المتحدة في أفق عام 2030.

إن عملية تكريس الفعل النقابي وتفعيله تتم بواسطة وسائط الإعلام والاتصال ، بغية إبلاغ المناضلين والرأي العام بمخرجات الجمعيات العامة، واجتماعات المكاتب والمجالس المحلية والوطنية ، وكذا تسويق حججها لاقناع الشركاء الاجتماعيين وأصحاب القرار بوجهات نظرها، والتأثير على موازين القوى أثناء التفاوض ،بالشراكة مع الإعلام الخارجي بمختلف وسائطه السمعية البصرية والمكتوبة والالكترونية ،والتي تستدعي تكريس حرية الإعلامي والصحفي والنقابي التي تحدد قوة وضعف أي نقابة ، ما يجعل العلاقة بينهما تكاملية في تفعيل الفعل النقابي سواء النضالي او ألمطلبي الناجح.

حيث يمكن ذكر العديد من التجارب الناجحة في توظيف وسائل الإعلام لخدمة النشاط النقابي ،على غرار تجربة النقابات في أمريكا اللاتينية التي استخدمت الإعلام المجتمعي والراديو الشعبي لتوعية العمال،وكذا النقابات الاسكندنافية التي تعتمد على شراكات مع الصحف الرسمية والقنوات الرقمية لتقديم قضايا العمال ، كما كان للنقابات في جنوب أفريقيا تجربة ناجحة في استخدام وسائل الإعلام لفضح التمييز والضغط من أجل الحقوق العمالية.

إشكالية الدراسة: تقع على عاتق النقابي في إطار مسؤولياته النقابية إستغلال فضاء الإعلام إستغلالا ينعكس على واقع العمال ،من اجل التغيير والتأثير في القرارات والسياسيات العمومية ، وكذا القيام بالتغطية الميدانية بالخطابات النقابية لكل النشاطات والفعاليات المقامة، والتواجد المستدام في وسائل

الإعلام بمختلف أوعيتها،والتي يمكن اعتبارها بمثابة أبجديات للعمل النقابي الذي يستوجب القيام به خاصة من الناحية الإعلامية ،باعتبارها الركيزة اللغوية الأولى في نشر الفكر الحقوقي في الفعل النقابي .

ولأن نشاط الإعلام شديد الارتباط بالاتصال من ناحية نجاعة وفعالية الرسالة النقابية ،فانه يتوجب على النقابات تنظيم اجتماعات المجالس والمكاتب النقابية ، ونشر التفاصيل في بيانات الخلايا النقابية، دون اغفال كسب رهان الإعلام الخارجي لتفادي الإشاعات والتشويش الذي قد يطال مطالبها، عبر النشر الدائم للبيانات الرسمية في وسائل الإعلام المختلفة ،حول موقف النقابة من القضايا التي تخصها .

في الجزائر التي ساهم الإعلام النقابي في استقلالها[2]عبر تتبع نشاطات الاتحاد العام للعمال الجزائريين بالجزائر وبفرنسا وتعبئة العمال الجزائريين الى جانب الثورة التحريرية ، ناهيك عن فضح ممارسات الاحتلال وإيصال صوت العامل الجزائري والثورة التحريرية الى مختلف المنظمات العمالية ونقابات الدول المختلفة ، رغم محدودية وسائل الإعلام وانتشار الأمية،مع ذلك فالملاحظ واقعيا انه وبعد أكثر من 35 سنة من إقرار التعددية الإعلامية والسياسية والنقابية بالجزائر ، يعرف الإعلام النقابي بمستوياته الداخلية والخارجية قصورا ملحوظا في التعبير عن المطالب العمالية، وتعبئة المزيد من القاعدة العمالية ، بالأخص بعد تعديل قوانين الحريات النقابية والإعلامية في سنة 2020 .

كما ان توظيف النقابات المعتمدة قانونيا البالغ عدد 65 نقابة لوسائط التواصل الاجتماعي أو ما يعرف بالإعلام الرقمي، لنشر الخطاب النقابي في أشكاله المتعددة سواء تعلق ببرنامجها وقانونها الأساسي، أو عرض نشاط النقابة (بيانات، إعلان عن تجمعات، واجتماعات، إضراب الخ) ، لم يساهم في تحسين التواصل بين القادة والمناضلين ولا زيادة حجم منخرطيها، رغم وجود العديد من المنتديات التي تناقش القضايا النقابية كمنتدى النقابة الوطنية لعمال التربية الوطنية بولايةالجلفة، ومنتدى المجلس المستقل لأساتذة التعليم الثانوي والتقني، والمنتديات النقابية الحرة التابعة للنقابات المستقلة في قطاعي التربية والصحة ،يحرص فيها النقابيون على الكتابة والنشر في صفحاتهم .

انطلاقا مما سبق نتساءل في هذه الورقة البحثية عن طبيعة الأدوار التي يؤديها الإعلام النقابي بوسائله على المستويين الداخلي والخارجي ؟ وكيف اثر التضييق على الحريات النقابية والإعلامية على فعاليته ومضمونه منذ سنة 2020 ؟

وعليه نطرح التساؤل التالي :

- ماهي الأدوار المنوطة بالإعلام والاتصال النقابي في الدول الديمقراطية والسلطوية ؟
- كيف يؤثر التضييق على الفعل النقابي في ضعف الإعلام والاتصال النقابي في الجزائر ؟

2-منهجية وأدوات الدراسة :

من اجل تحديد طبيعة العلاقة بين وسائل الإعلام والاتصال والفعل النقابي في الجزائر سواء كانت (اداتية -وظيفية - تبعية) وتحليلها، وإبراز سياقات تحولاتها منذ سنة2020 كتاريخ مفصلي شهد بداية تعديل كل القوانين المتعلقة بالحريات والحقوق الاعلامية والنقابية والحزبية بإتجاه تضييقها.

اعتمدت الدراسة على منهج التحليل السوسيولوجي للممارسات النقابية (Sociologie des critiques syndicates) لرصد انماط السلوك الجماعي للنقابيين،أشكال التعبئة والاحتجاج،العلاقة بين النقابة والسلطة أو القواعد العمالية، بغية رصد الاختلالات والناقصات الوظيفية والبنيوية على المستوى الكلي في شكل هذه العلاقة، ووضعها في إطارها المعرفي السوسيولوجي والإعلامي المفسر لها.

لرصد وتحليل الممارسات الإعلامية النقابية وظفت الدراسة أيضا المنهج الوصفي على عينة قصدية من البيانات والإعلانات والمنشورات الالكترونية بالأخص ،الصادرة من 3 نقابات ناشطة في الصحة ،والتعليم العالي ،و قطاع التربية الوطنية في الفترة من2022 الى 2025 ، باعتبارها النقابات الممثلة لأكبر عدد من الموظفين في القطاع العمومي في الجزائر ، ما سيسمح بتتبع مدى حضور أصوات ومطالب العمال من عدمه ، وتوجهاتها سواء كانت (تعبوية -او حيادية -او اداتية –احتجاجية) وبالتالي الوقوف على مدى استقلالية ومهينة وفعالية إعلامها النقابي .

ولتحقيق هذا المسعى استعانت الدراسة بأداة الملاحظة غير المباشرة التي سمحت باستجلاء كيفية توظيف الوسائط الإعلامية والاتصالية في نشاطات النقابات.

هذا المسلك المنهجي يمكن تبريره بكون الإعلام النقابي الخارجي هو محصلة طبيعية لشكل المنظومة الإعلامية في الجزائر ككل ،بينما الإعلام النقابي الداخلي ونوعيته هو محصلة لسوسيولوجيا النقابات (طبيعة تشكل النخب النقابية ،أسباب الانخراط في النقابات ، نوعية التأطير والتثقيف النقابي وغياب التكوين والبيانات les communiqués ،وكذا غياب اسبار الآراء ،وعدد المنخرطين وغيرها من الأدوات لمتاحة أو المبتكرة من طرف النشطاء النقابيين كاستخدام المنصات الرقمية .

جدول رقم 01 : يمثل عينة قصدية من البيانات والإعلانات والمنشورات الصادرة من نقابات الصحة والتعليم العالي و قطاع التربية الوطنية في الفترة من 2022- 2025 على مواقعها وصفحاتها الالكترونية .

اسم النقابة	عناوين الموقع الالكتروني الرسمي	تاريخ النشر
الموقع الرسمي للنقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية "SNPS	http://snpspdz.hautetfort.com/	من 16-17-مارس -2022الى غاية9 -2025-09 (أكثر من 13 بيان)
المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي CNES	https://www.facebook.com/CNES.National.21/ ليس للنقابة موقع الكتروني رسمي وانما تمتلك فقط الصفحة رسمية في موقع الفيسبوك	من 2022-2025 أكثر من 13 بيان
المجلس الوطني	http://cnapeste.dz/?ref=xranks	2022- 2025

المستقل لأساتذة التعليم الثانوي و التقني –الكنابست	الموقع الرسمي للمجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي و التقني –الكنابست-	أكثر من 10 بيانات نقابية

الإطار المفاهيمي للدراسة : قبل تحليل طبيعة علاقة الإعلام بالفعل النقابي في الجزائر تجدر الإشارة والتنويه إلى ضرورة تقديم دلالات ومعاني المفاهيم المستخدمة في الدراسة تجنبا للالتباس المنهجي في سياق التحليل، وتشمل هذه العملية الأساسية المصطلحات الآتية:

أولا : الإعلام والاتصال النقابي :

انطلاقا مما تشير إليه الأدبيات المتعارف عليها في علوم الإعلام والاتصال في التفريق بين المفهومين يمكن القول بأن الإعلام النقابي هو جملة الرسائل والمعلومات الإعلامية التي تنشرها النقابات حول نشاطاتها ، سواء في شكل بيانات ومناشير وإعلانات وتقارير دورية ، وتلك التي تنشرها وسائل الإعلام التقليدية منها والالكترونية كالمنصات الرقمية حول كل مايتعلق بالنشاط النقابي .

فيما يقصد بالاتصال النقابي في المعنى الواسع القدرة على الحوار ، والمطالبة ، الإعلام ، التفاوض، الإقناع ، التجنيد ، والتعبئة، والاتحاد، بالتالي يشمل هذا النشاط جميع العلاقات التي يقيمها ممثلوا النقابات العمالية ويحافظ عليها مع الموظفين والمتعاطفين والأعضاء ، والناشطين ،وكذلك أصحاب العمل وممثلي المنظمات النقابية الأخرى ، سواء مع الصحفيين او المناضلين في القاعدة او مفتشية العمل وغيرهم من الشركاء . (Stéphane Olivesi، 2021، P22.)

ثانيا :الفعل النقابي

يمكن اعتبار الفعل النقابي وفق الأدبيات المتخصصة كعملية إنتاج للدلالات والمعاني التي تعبر في مضمونها عن هوية النقابة (زويبري حسن ، 2018، صفحة 190)، كما انه ذلك النشاط والدور النقابي الهادف ،الذي يأخذ في حسبانه المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المتشكلة في البنية المجتمعية، والتي تؤثر في مستقبل الطاقات البشرية والتنمية القومية ،ويعمل النقابيون على حماية العمال بصفتهم مواطنين ،من خلال مد جسور نضالهم خارج الحيز المؤسساتي. (ملياني افراح ، شرفة الياس ،2020، ص 126) .

انطلاقا مما سبق فان الفعل النقابي هو محصلة تصورات الفاعلين وفهمهم لموضوع النقابة والنقابية le syndicalisme، وخاضع للبناء ما يجعل من عملية دراسته تحتاج الى التفكيك بالنظر لتعدد المقاربات والاتجاهات، فالمعرفة ليست صحيحة إلا بمقدار قبولها أو توظيفها من قبل ثقافة ما أو في سياق لغة ما، مثلما بينته نظرية البنائية الاجتماعية، وهو ما ينطبق على عملية فهم الاعلام النقابي وأدواره ، في نطاق التحولات المعاصرة للهيمنة داخل عوالم العمل والمجال الإعلامي كفضاءان مهمان في عالم الاتصال النقابي .

ثالثا: مفهوم الاداتية والاستعمالاتية instrumentalisation

يعد مفهوم الاستعمالاتية (instrumentalisation) من الناحية النظرية مفهوما إشكاليا يصعب حصره، لما يتضمنه من معاني عديدة ، لا تخلوا من التناقص ، فاصطلاحا يشير الى استعمال موارد معينة بهدف تحقيق هدف محدد، لحساب اكبر عدد ممكن من المواقف المحتملة ،مايجعله واسعا او مرنا ايضا ، ناهيك على انه مفهوم تتجاذبه عديد التخصصات، ولا يخص مجالا معينا، فهو موجود في علم الاجتماع ، والسياسة، والاعلام ، والفن، وعلم النفس(على غرار موضوع l'instrumentalisation la souffrance ، واستعمالاتية المساعدات الإنسانية) وغيرها من المجالات ، وبالتالي من الصعب إيجاد تعريف مانع جامع لهذا المفهوم ، وتحديد ابعاده المختلفة او بنيته ووظيفته .

فلغويا عرفه القاموس الفرنسي Larousse بانه فعل استخدام شيئ ما كوسيلة لتحقيق هدف محدد ،غالبا في سياق عملي وسياسي ، وهو التعريف الذي لا يخلوا من التوظيف ،ويبدوا مفهوما ليس بريئا ،مما يوحي بوجود أنواع من الاستعمالاتية ، وهو ما يؤكده الباحثان دوبر، سي.، وتريبيير، بي Dubar, C., & . Tripier, P. ، اللذان يعرفان المفهوم بأنه تحويل لعملية او موضوع لأغراض أخرى غير تلك التي كانت في بداية تصورها ، والتي تعني أيضا بطريقة أكثر معيارية تحويل غير شرعي فيما يتعلق بالقيم أو المفاهيم المعيارية الموصوفة لهذه العملية ،على سبيل المثال الاستخدام الجريئ والموجه لنتائج الاستطلاع كحجج تكميلية لدعم القرار او الخيارات التي يتم تحديدها فعليا من قبل،

بهذا المعنى فإن الاستعمالاتية لا تعني فقط تغييرا في المسار،بل تعني أيضا والاهم من ذلك استخدام مشتق يثير الإدانة الأخلاقية ،ما يعني أن هذا المفهوم شديد الصلة بمشكلة الاستقلالية المهنية التي تنظم أي مهنة .(Dubar c., Tripier. p 1998 ، 362p).

في هذا الإطار فان للمصطلح جانب سلبي يعكسه وجود أهداف غير مشروعة ، ومغالطة للرأي العام ، عبر استعمال او توظيف كل مفهوم او نشاط لخدمة أهداف أو غرض مغاير لذلك الذي انشأ او وضع له ، حيث تستعمل في هذه العملية العاطفة والحجج العلمية والأرقام كاسبار الآراء.

عموما فإن المراجع المتوفرة حول المفهوم لا تساعد على الإجابة على سؤال كيف تتجسد او تتجلى العلاقة بين الاستعمالاتية والإعلام والفعل النقابي؟ كما أن العلاقة الجدلية بين المفهومين والفعل النقابي لا تخلو من صعوبة، مع ذلك يمكن اعتبار أن الخطاب الاستعمالاتي يستعمل وسائل الإعلام والنشاط النقابي من أجل توسيع نشاطه .

أولا : عن أهمية ودور الاعلام النقابي في المجتمع الديمقراطي والسلطوي .

تعتبر النقابات التي ظهرت في القرن 19 في إنجلترا ظاهرة اجتماعية بدأت على شكل تنظيمات عمالية مناهضة للرأسماليين ورجال الأعمال بهدف إجبارهم على التفاوض الجماعي ،خاصة حول الأجور وتحسين ظروف العمل، والتي افضت الى تكرس الحق النقابي أحد أهم الحقوق السياسية الاقتصادية والاجتماعية، في كل الدساتير والقوانين، بفعل النضالات التي خاضتها الطبقة العاملة عبر العالم تعرض المفهوم التاريخي للنقابات لعديد الانتقادات من الباحثين لقصوره عن عكس واقع المفهوم حاليا ، حيث

لم يعد يصمد أمام التحولات الاقتصادية والاجتماعية، التي طالت بنيات المجتمع المختلفة خلال الأزمات المختلفة التي تعاقبت عليه(زويبري حسن، 2018 ، ص 192)

فسوسيولوجيا النقابات التي تُعنى بدراسة النقابات كظاهرة اجتماعية، ودورها في العلاقات الطبقية، والتنظيم العمالي، والصراع الاجتماعي في السياق الرأسمالي، دأبت على تقديمها كمجرد "مدافعة عن مصالح العمال في ظل الرأسمالية"، وهي النظرة التي تعرضت للانتقاد باعتبارها تبسيطية وتشويهية للواقع السوسيولوجي لموضوع النقابية ولصيرورة الحركة النقابية ككل ، والتي كان لها الاثر الواضح في مناحي الحياة البشرية ، فتصوير النقابات فقط

ك "مدافعة عن مصالح العمال" يُفرغها من عمقها السوسيولوجي، ويُحوّلها من فاعل جماعي معقد إلى مجرد وسيط اقتصادي ، بينما الواقع يُظهر أنها جزء من بنية صراع أوسع تُعيد تشكيل ذاتها بإستمرار، وتُعبّر عن تناقضات النظام الرأسمالي.

وعن أدوار النقابات فقد ساهمت هذه الأخيرة تاريخيا ولا تزال في التنشئة الاجتماعية والاقتصادية ، اذ يتعلم الأعضاء بداخلها أساليب المشاركة وإدارة الاجتماعات وحل النزاعات بالطرق السلمية و فن التفاوض ، سواء تعلق الامر بقاعدتهم النقابية، او في علاقاتهم مع باقي الشركاء الاجتماعيين ،وبالتالي تعمل النقابات على تكريس الحق النقابي كأحد اهم الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعترف بها جل الدساتير والقوانين في العالم، بفعل النضال الذي خاضته الطبقة العمالية في العالم .

عموما يقع على الإعلام النقابي عدة وظائف منها نشر المعلومات وإيصال المطالب النقابية،وتفكيك حجج أرباب العمل والفوز بمعركة الرأي العام خاصة عند القيام بإضرابات في عديد القطاعات الهامة والمأثرة في المجتمع ، على غرار التربية والتعليم والصحة ، كما يلعب الإعلام كمنظم الحوار الاجتماعي في عديد المناسبات وفي درء الإشاعات التي تطارد النقابات عبرنشر بياناتها ، فالنقابات بحاجة الى إعلام قوي ومؤثر بمقدوره إيصال رسائلها والتعبير عن مواقفها وتوجهاتها ، ووفق هذا المنظور تاتي أهمية الإعلام النقابي في طرح القضايا العمالية والتعبير عن مواقفها وآراءها حول مجمل القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية .

من ناحية أخرى يختلف دور الإعلام النقابي في الدول السلطوية بشكل جذري عن دوره في الدول الديمقراطية، نظراً لطبيعة العلاقة بين النقابات والسلطة، وحدود حرية التعبير والإعلام المفروضة، فاستقلالية الاعلام النقابي ماهي الا انعكاس لمدى استقلالية الفعل النقابي ، الذي هو شديد الارتباط بحجم الحريات والحقوق المدنية والسياسية والنقابية باعتباره – الفعل النقابي -احد أشكال السلطات الاجتماعية التي تساهم في تحسين حياة المواطن ، وممارسة مواطنته بما يساهم في تدعيم السلم الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي .

ففي الدول السلطوية، يتحول الإعلام النقابي من وسيلة للدفاع عن حقوق العمال إلى أداة لضبطهم وتدجينهم عبر تكريس خطاب السلطة وخدمة أهدافها ، وبالتالي يكون الإعلام النقابي عادة إمتداد لها وليس صوتا حرا معبرا عن تطلعات العمال .

إن استقلالية الإعلام النقابي ككل في الأنظمة السلطوية بالأخص يتطلب ضمان الحريات الإعلامية وبالأخص حرية التعبير والرأي ، وضمان التعددية الفكرية والإعلامية لمختلف التيارات الفكرية في المجتمع ، عبر تكريس الحق في الإعلام ما من شانه ضمان اعلام موضوعي وصحيح وهادف، أين يتعدى هذا الحق الصحفي الى النقابي ممكنا إياه من ترقية المطالب النقابية وتكريس استقلالية النقابي ، ما يجعل ممارسة الفعل النقابي والإعلام النقابي متلازمان ولا يمكن ممارسة احدهما دون الأخر.

فوسائل الإعلام مهما كانت بيئتها ، يتعين عليها لنقل انشغالات الطبقة العاملة المشروعة ،والدفاع عن مصالحها وحقوقهم بعيدا عن كل أشكال الوصاية والهيمنة ، وضع أولوياتها هي المصحة الوطنية ، وحق العمال المشروع في الإطلاع على مواقف النقابات حيال قضاياها، بإعتبارها تمتلك ممثلين في المواقع الحكومية والبرلمان، وبالتالي فإن الإعلام النقابي مطالب بالمبادرة بفتح باب الحوار الواسع حول القضايا السياسية والاقتصادية التي تشارك فيه الطبقة العاملة وكوادرها الأساسية والقوى الوطنية بمختلف إتجاهاتها السياسية للخروج بتوافقات تعزز الوحدة الوطنية ،كما يبقى التعويل على الاعلام الرقمي المستقل لكسر هذا احتكار السلطة للاعلام النقابي التقليدي وإعادة الاعتبار لصوت العمال. وبالأخص وعي العمال وتنظيمهم،

ثانيا : معايير نجاح الاعلام والاتصال النقابي الديمقراطي :

عموما يتعين على القائم بالاعلام والاتصال في النقابات او عبر الاعلام النقابي المتخصص في وسائل الاعلام مراعاة المعايير الأخلاقية والمهنية التالية ، التي من شانها ضمان إيصال الرسالة بفعالية، وبناء الثقة لدى القاعدة النقابية ، وتحقيق الأهداف النقابية ، وكذا بناء صورة إيجابية للنقابة كجهة موثوقة ومسؤولة في المجتمع (p Stéphane Olivesi| 2012,p271).

1. التحلي بالدقة والموضوعية ، وذلك عبر التحقق من صحة ودقة المعلومات من مصادر موثوقة قبل تقديمها ، والإدلاء بأي تصريح، وتجنب نشر الشائعات أو المعلومات غير المؤكدة، والاستناد إلى الحقائق والأرقام لدعم موقع النقابات ، كما ان تصحيح المعلومات المغلوطة من شانه تعزيز مصداقية الرسالة وجعها أكثر إقناعا .
2. تقديم رسالة نقابية واضحة ومحددة ومباشرة ، بحيث لا يترك مجالاً للبس أو التأويل ، عبر صياغتها بطريقة بسيطة ومفهومة للجمهور العام، وتجنب استخدام المصطلحات النقابية المعقدة أو التخصصية ،مع التحلي بالإيجاز والوضوح في التعبير . باعتبار وسائل الإعلام تفضل المعلومات المكثفة والمباشرة .
3. التحلي بالاحترافية عبر توظيف اللغة المحترمة والمهنية في جميع الأوقات،حتى عند التعرض للانتقاد أو الاستفزاز، وتجنب الانفعال أو استخدام لغة هجومية،وبالتالي من المهم ضبط النفس و الحفاظ على

الهدوء والاتزان في المقابلات الصحفية أو التلفزيونية، وحتى في المواقف الصعبة،و التركيز على القضايا والمبادئ بدلاً من توجيه انتقادات شخصية للأفراد أو المؤسسات،و التصرف بطريقة تعكس الاحترام والكرامة للمنظمة النقابية التي تمثلها.

4. الشفافية بشأن موقف النقابة وأهدافها ، والتحلي بالمسؤولية عن التصريحات التي يتم الإدلاء بها باسم النقابة ، وعدم تضليل الجمهور أي الرأي العام أو وسائل الإعلام.
5. وضع إستراتيجية مناسبة والتخطيط المسبق للنقابة وتحديد المتحدث الرسمي للنقابة، الذي يجب ان يكون مدربا جيداً على التعامل مع وسائل الإعلام ،بحيث يحرص على إعداد مجموعة النقاط الرئيسية التالية (Key Messages) قبل القيام بأي مقابلة أو تصريح،التي تتضمن مجموعة من الرسائل الأساسية التي تريد النقابة إيصالها ، والتدرب على قولها ، ناهيك عن تحليل الجمهور والوسيلة الإعلامية، وفهم طبيعة الوسيلة الإعلامية التي سيتعامل معها سواء كانت (تلفزيون، إذاعة، صحافة مكتوبة، مواقع إخبارية) .

والاهم في هذه المرحلة هو معرفة الجمهور المستهدف لكل منها، لتكييف الرسالة مع متطلباته وخصائصه ، ثم اختيار التوقيت المناسب لإصدار البيانات أو عقد المؤتمرات الصحفية ، لضمان أقصى تغطية إعلامية، ليبقى الاستعداد للأسئلة الصعبة وتوقع بعضها حتى الصعبة أو الانتقادية منها،وإعداد إجابات مدروسة لها خطوة لا تقل أهمية عن سابقاتها .

6. التفاعل البناء وبناء العلاقات الإيجابية مع وسائل الإعلام للاستجابة لطلباتهم في الوقت المناسب ،وكذلك السعي لبناء علاقات مهنية جيدة مع الصحفيين والمراسلين، قائمة على الاحترام المتبادل والمصداقية ،ومتابعة ما يتم نشره عن النقابة في وسائل الإعلام، وتصحيح أي معلومات خاطئة إذا لزم الأمر.

ان الحرص على مراعاة هذه الممارسات والتمكن من هذه المهارات الإعلامية والاتصالية النقابية من شانه بناء حركة نقابية قوية، موثوقة، وفعالة في تحقيق أهدافها وحماية حقوق العمال.

ثالثا : أدوات الإعلام والاتصال النقابي و كيفية تفعليها

للإعلام النقابي اليوم بأدواته التقليدية والحديثة و بمستوييه الداخلي والخارجي دور مهم في تفعيل الأدوار الجديدة للنقابات ، في وقت ظهرت فيه مايسمى النقابات الرقمية او السيبرانية[3] التي تتجاوز الحدود الجغرافية للدفاع عن الحقوق في مكان العمل الرقمي، كالعاملين في منصات اقتصاد الوظائف المؤقتة، ووضع ترتيبات العمل عن بعد، وحتى تلك التي تنظم مجتمعات الألعاب عبر الإنترنت حيث يسعى اللاعبون الجدد والمحترفون وصناع المحتوى الرقمي إلى الحصول على معاملة وفرص عادلة، وهو تحول يعكس التوجه نحو نهج أكثر ديمقراطية وتشاركية في التعامل مع علاقات العمل في العصر الرقمي.

من بين أدوات الإعلام النقابي التقليدية التي ماتزال سارية المفعول نجد مايلي :

- عقد الاجتماعات النقابية و تنظيم لقاءات دورية لطرح المطالب، والنقاش والتخطيط للخطوات اللازم إتباعها
- الإضراب كأداة كلاسيكية للضغط على الإدارة أو السلطة لتحقيق المطالب.
- المراسلات والمذكرات الرسمية : التي تعد أدوات إعلام واتصال لإرسال شكاوى أو مطالب للإدارات أو الوزارات المختصة.
- الوقفات الاحتجاجية والمسيرات: التي تستخدم لإيصال صوت العمال للرأي العام.
- التفاوض الجماعي الذي يعد آلية رسمية للتفاوض مع رب العمل أو السلطة حول ظروف العمل.
- الإعلام والنشرات الورقية المتمثلة في إصدار جرائد متخصصة أو نشرات داخلية مكتوبة او مصورة توعوية بين العمال.

إضافة الى ما سبق هناك جملة من الأدوات الاتصالية التي طورها النقابيون بفعل مجيئ التكنولوجيات الحديثة لتطوير النشاط النقابي وتفعيله منها(Marie Benedetto-Meyer & Laurent Willemez 2021،p 263)

- استخدام وسائل التواصل الاجتماعي: بالاخص فيسبوك، تويتر، تيليغرام، واتساب لتعبئة الأعضاء وتنظيم الحملات الإعلامية ، إنشاء صفحات أو مجموعات نقابية لخلق تفاعل وتبادل المعلومات بسرعة.
- العريضة الإلكترونية: (Pétitions en ligne) حيث يتم إطلاق حملات توقيع إلكتروني لدعم مطلب معين أو فضح انتهاك.
- الفيديوهات التوعوية والبودكاست التي يتم فيها إنتاج محتوى رقمي يشرح الحقوق والمطالب بلغة بسيطة وجذابة.
- الشبكات النقابية العابرة للمؤسسات التي تعمل على التنسيق بين عدة نقابات في قطاع معين أو في مناطق مختلفة لتقوية المطلب.
- تحليل البيانات والإحصائيات، حيث تستخدم الأرقام لتحليل وضع العمال (الأجور، ساعات العمل، إلخ) وتقديم ملفات مطلبيه دقيقة.

بعد الانتهاء من مناقشة أهمية ودور الإعلام والاتصال النقابي في الدول الديمقراطية والأنظمة السلطوية والتعريف بأهم ادواته التقليدية والحديثة ، نأتي إلى مناقشة هذه الإشكالية في الجزائر في العنصر التالي .

رابعا :واقع الفعل النقابي في الجزائر وتأثيره على الاعلام النقابي .

يستدعي الحديث عن الإعلام النقابي في الجزائر بمستويه الداخلي والخارجي(أي بين أعضاء النقابة و بين الأعضاء والعمال) بداية مساءلة الفعل النقابي من حيث استقلاليته عن الحيز المؤسساتي الرسمي ،

ومدى تعبيره عن تصور الفاعلين فيه عبر إنتاج دلالات ومعان تعبر في مضمونها هوية النقابة، وصولا الى تتبع أشكال وسائل الاعلام الموظفة، وأهداف توظيفها ،والجهات المستفيدة من هذاالتوظيف .

01-قصور الاعلام النقابي الخارجي وغياب الحريات النقابية والإعلامية

رغم إقرار التعددية الإعلامية والنقابية منذ أكثر من 36سنة بموجب دستور فيفري 1989 إلا أن المجلات المتخصصة في الإعلام النقابي غائبة ، حيث لا تمتلك أي نقابة وطنية مجلة خاصة بها ، ولا أكاديمية للتكوين ، ولا صحيفة إخبارية، مثلما يبينه الفحص المكتني على الخط ، بل أن أغلب النقابات لا تمتلك حتى خلية اتصال في فروعها سواء على المستوى المحلي او الوطني ، ولا وجود لإستراتيجية واضحة منشورة للرأي العام والمناضلين يتم تجديدها ،لتحقيق الأهداف المرحلية (نضالية او مطلبية)وفق مايفرضه السياق السياسي والاقتصادي الاجتماعي، الأمر الذي يعكس غياب الإعلام النقابي المتخصص في الجزائر .

كما يظل الإعلام النقابي الرقمي أو البديل هو الأخر رهين غياب الاحترافية والمصداقية ،حيث لا تتوفر جل النقابات المعتمدة قانونا على موقع الكتروني احترافي ومتطور وأني،للنشر وليس لتلقي المنشورات ،ولا على عنوان بريد الكتروني معتمد ومعروف للجمهور،من شانه نشر الخطاب الإعلامي في أشكاله المتعددة ، سواء ما تعلق بالتعريف بالنقابة (برنامج وقانون أساسي)أو تغطية نشاطاتها(بيانات ، إعلانات عن تجمعات أو اجتماعات ، إضرابات....) ، فيما تكتفي بعض النقابات بنشر التغيريدات على جدران صفحاتها في مواقع التواصل الاجتماعي على غرار ماتفعله النقابة الوطنية لعمال التربية الوطنية، والمجلس المستقل لأساتذة التعليم الثانوي والتقني:CNAPESTE ،فيما تلجأ أخرى الى إنشاء منتديات الكترونية لمناقشة بعض أنشطتها مع الجمهور ،كما تفعل النقابات المستقلة في قطاعي التربية والصحة .

أما بخصوص تواجد النقابات وتدخلها في وسائل الإعلام الثقيلة السمعية البصرية ، فالملاحظ وبغض النظر عن طبيعة ملكيتها سواء كانت عمومية او خاصة او خطها الافتتاحي،فإن المشترك بينها هوتبنيها لأجندات ومواقف الخطاب السياسي لتغطية وتناول الفعل النقابي في الجزائر .

على سبيل المثال في الوقت الذي يركز فيه الرئيس عبد المجيد تبون (وكالة الانباء الجزائرية ، 2023، ص 2) في كل لقاءاته الإعلامية وخطاباته السياسية منذ مجيئه في 2019 على أهمية تكريس الحريات النقابية وترقية استقلالية الفعل النقابي والحوار الاجتماعي الدوري ، نجد في المقابل إستبعاد كلي للنقابات المستقلة الممثلة في أهم القطاعات (كالطب[4] – الشؤون الدينية [5]، التعليم العالي[6]) من إعداد مسودة قانون ممارسة الحق النقابي الصادرة في 28-02-2023 قبل عرضها على الحكومة ، الأمر الذي يعكس ازدواجية في التعاطي مع الفعل النقابي من قبل وسائل الإعلام.

في هذا الإطار وإن إستنكر الاتحاد العام للعمال الجزائريين هذا التوجه (فتيجة زيماموش ، 2022، ص3)، لكن بعض القنوات التلفزيونية روجت لمشاركة كل النقابات بخلاف ماوقع فعلا، والغريب في الأمر أن النقابات المعنية لم تكذب عدم إستشارتها في إعداد مشروع القانون في بياناتها ، ولم تمارس حتى حقها

في ممارسة حق التصحيح القانوني مكتفية بالإعلان عن الشروع في إضراب عام ليوم واحد إحتجاجا على هذا الوضع في 28-02-2023 [7].

لقد أدت الرقابة على وسائل الإعلام بأنواعها والتضييق على الحريات الإعلامية والنقابية إلى ضعف الإعلام النقابي في الجزائر، فالعارف للحالة الجزائرية لا يرى هذه الوضعية غريبة لأن حرية النشر والاعلام منعدمة، بدليل أن الدولة تفرض رقابة قبلية قبل الاستفادة من وسائل الإعلام.

وما يصعب موقف النقابات هو ضعف إعلامها النقابي، أين تحجم أغلب النقابات على عقد لقاءات دورية مع الصحافة والإعلام،لمحاولة رفع هذا الحصار غير المعلن عليها من قبل وسائل الإعلام، ودرء الإشاعات والتشويش الذي طال مطالبها وقاداتها ، فعلى سبيل أحجمت عديد وسائل الإعلام السمعية البصرية على نشر البيان الصادر عن المجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس في الأطوار التعليمية الثلاثة الصادر يوم 24-04-2024 والذي تضمن الشروع في إضراب يوم 1 ماي 2024 أمام وزارة العمل احتجاجا على تمرير قوانين الحق في الإضراب[8] دون استشارة النقابات المستقلة في مناقشة تعديلات القانون النقابي، ليستبق وزيرالعمل الإضراب بعقد لقاء تشاوري ،معلنا الشروع في لقاءات دورية ،هدفها إعداد مراجعة لتلك القوانين ،والتي إعتبرها المجلس تعديا على الحق الدستوري في الإضراب.

ليبقى السؤال المطروح في هذا الشأن هو :لماذا لم تبادر وزارة العمل بإشراك كل الفاعلين النقابيين في القطاع في ورشات إعداد مسودة القوانين ،لتعود إلى فتحها مرة أخرى فيما بعد ؟وأي دور للإعلام النقابي كوسيط في ترقية النقاش والحوار الاجتماعي خاصة في ظل عدم إشراك النقابات المستقلة من البداية في هذا الحوار حول التعديلات؟

لقد أدى تكريس هذا النوع من الإعلام النقابي في مستواه الخارجي بالأخص إلى تشكل إعلام مضاد وموجه لصناعة رأي عام حول كل موضوع أو قضية تريد السلطة،بغض النظر عن مصداقيتها وحقيقتها وصحتها ، فعلى سبيل المثال وعلى الرغم من إرتفاع حجم العمالة في القطاع الخاص على المستوى الوطني الذي شكل عام 2020 أكثر من 61 ،%والذي من المتوقع إرتفاعه أكثر مستقبلا نتيجة الخيارات الاقتصادية الليبرالية الحاضرة بين النخب السياسية الحزبية والإدارية الفاعلة بإستثناءات قليلة،لكن المفارقة هي أن أنشطة رجال الأعمال تقدم على أنها تمثل العدالة في توزيع الثروة ، وأنها بمثابة دعم لحقوق العمال (منصة مبادرة الإصلاح العربي ،2020، ص 2) رغم أن الواقع يشير الى ضعف التمثيل النقابي للعمال في القطاع الخاص، ومعاناتهم من التضييق في الواقع فعليا .

في مثال أخر نلاحظ أن كنفدرالية النقابات المستقلة التي برزت بعد الحراك الشعبي لم تستطع تعبئة مناضليها للاضراب المعلن في 29 أكتوبر 2019 دعما للحراك الشعبي ، ناهيك عن تغييبها لأهم مشاكل الشباب من برامجها كالبطالة ، وضعف التدريب والمهارات الإعلامية لدى كوادرها ، والذي إنعكس على أداء النقابات التي تخلط بين وظيفة المكلف بالاتصال ، والمنسق العام للنقابة ،وصولا إلى

ظهور العديد من الخلافات والانشقاقات داخلها ، نتيجة التوجس من القيادات وتخوينها وإتهامها بالعمالة للسلطة .

لكن السؤال الجدير بالطرح في هذا الشأن هو: في ظل تراجع حجم الطبقة العاملة التي كانت تشكل فئة واسعة في المجتمع وتتقاسم هموم مشتركة، ماذا سيبقى للنقابات من أدوار؟ولماذا لا يناقش الإعلام النقابي هذه التحديات ؟

يبدوا في الأخير أن الهدف الحقيقي من هكذا إعلام نقابي هوبقاء الحركة العمالية أسيرة مستكينة لسلطة رأس المال ، الذي يتحكم بشروطه في الاقتصاد الموازي فارضا شروطه ومصالحه في سوق العمل ، طالما أن قانون العرض والطلب هو سيد الموقف .

وعليه تبرز الحاجة اليوم إلى ترقية إعلام نقابي يتبنى قضايا الحركة النقابية والعمالية الفعلية ويدافع عنها ، عبر تشكيل رأي عام داعم لمواقفها ،وخلق علاقة مباشرة ووثيقة والتفاعل مع المناضلين وتجنيد آخرين وتعبئتهم للدفاع عن مصالحهم ، من أجل كسب المعركة مع رب العمل أو صاحب رأي المال في ظل ضعف المتابعة والمراقبة على سوق العمل في القطاع الخاص ، وغياب الوعي إتجاه مشاكل العمال وحقوقهم ، و تأثير الظروف والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي أضعفت دور الفعل النقابي ومؤسساته ، وتقويض قدرتها على مواجهة التحديات الإعلامية ، وجشع وتوغل رأس المال، التي ساهم فيها دون شك ضعف الإعلام النقابي، بفعل عجزه عن تعزيز قدرة التنظيمات النقابية في نشر رسائلها وتشكيل رأي عام مساند لها ، وتحشيد مواقف وتحالفات مساندة لنظالاتها.

02:- غياب الشفافية في الإعلام النقابي: أي دور للتكوين والتثقيف النقابي ؟

يتجلى ضعف الإعلام الداخلي داخل التنظيمات النقابات في سيادة النزاعات والخلافات الداخلية ، خاصة في نقابات الإعلام والتعليم ، والتي يعزوها البعض إلى التدخل الإداري للسلطة السياسية في عملها ، الأمر الذي كان وراء إضعاف موقف القيادات النقابية في الغالب في إدارة المعارك النقابية لصالح القواعد العمالية القطاعية ، وتحقيق المكاسب المرجوة ،وضمان الحقوق الاجتماعية والمهنية للعمال،خاصة في ظل ضعف نشر المعلومات للقاعدة وإيصال المطالب النقابية وتفكيك حجج أرباب العمل والفوز بمعركة الرأي العام .

يساهم غياب إطار قانوني لتنظيم اسبار الآراء في الجزائر ، في غياب أرقام حول مكانة النقابات لدى مناضليها ومدى رضاهم عن نشاط قادتها ، ناهيك عن غموض عدد المنخرطين فيها، رغم أن قانون الحق في الإضراب رقم 23-08 و23-02 بنص صراحة على ضرورة نشر وزارة الداخلية لبيانات عن المنخرطين في كل نقابة ، وهي المعلومات المفقودة لأسباب مجهولة ،وبالأخص نسبة التمثيل النسوي ، وخاصة في القطاع الاقتصادي الخاص،في تعميق إشكالية شفافية العمل النقابي ،لان نجاح العمل النقابي يتوقف على قدرة النقابات على تجنيد مناضلين وليس الاكتفاء تحقيق مطالب فقط .

في هذا الإطار يمكننا إستحضار حيثيات المصادقة على القانون الأساسي للتعليم العالي الصادر في 2024 ، والذي لم يتم مناقشة التعديلات الواردة عليه إلا في وسائل الإعلام ، دون إعطاء تفاصيل عن التعديلات المقترحة للنقابات،لتم فتح نقاش حولها مع القاعدة النقابية ، فالأساتذة ومن خلال تعليقاتهم في مواقع التواصل الاجتماعي وحتى في الجامعات كانوا غيرمطلعين على نص التعديلات، بل وحتى زملاءهم المنخرطين في النقابات تفاجئوا بالمصادقة عليه في البرلمان .

وفي مفارقة، رغم إستبعاد النقابات من المشاورات حول التعديلات فإن الإعلام النقابي على غرار نقابة التعليم العالي الكناس التابعة للاتحاد العام للعمال الجزائريين ،روجت للتعديلات في صفحة رئيسها وكأنها مكسب إستثنائي للقطاع ، دون عقد لقاءات صحفية ولا إصدار بيانات رسمية معبرة عن موقف الرسمي للنقابة ، رغم عدم مشاركتها في صياغته ،ربما تفاديا لسخط القاعدة التي لم تشرك أصلا في مناقشته ، فعوض أن يعيدوا النظر في طريقة نضالهم بالنزول إلى ميدان النضال، أصبحوا يروجون ويتكلمون ويغردون من خلال مواقع التواصل الاجتماعية،وهذا لا يعكس تحول النضال النقابي من الميدان إلى المنابر الإعلامية وفقط .

والمفارقة الأخطر أن النقاشات التي دارت بين الأساتذة في مواقع التواصل الاجتماعي بعد المصادقة على القانون،لم تخرج عن تثمين الشق المادي فيه ، دون أي نقاش حقيقي وفعلي وبناء، حول مواده ،ومدى إستجابتها للمشاكل الفعلية المطروحة للنقاش ، الأمر الذي يعكس ضعف الاتصال الداخلي داخل النقابات ،وكذا التكوين النقابي ،وغياب الشفافية في ممارسة الفعل النقابي، ما يجعلنا نتساءل عن أسباب عدم قيام النقابات بكشف حساب معلن عما تتخذه من مواقف حيال القضايا المطروحة للرأي العام .

03-أداتية واستعمالاتية النقابات في الخطاب الإعلامي

تطلعنا التجربة الإعلامية مع الحركة النقابية في الجزائر منذ ظهورها في فترة الاستعمار على ذلك الدور الإيجابي للإعلام في مرافقة مطالب الحركة النقابية النضالية بالأخص ، لكن هذا الدور تحول إلى تكريس تبعية النقابات وأداتيتها للسلطة السياسية ،عبر إستعمال الإعلام النقابي في الالتفاف على المطالب الحقيقة لها، عبر تبني مؤشرات السلطة السياسية في تقييم سياساتها (على غرار التركيز على زيادة الأجور، ورفع منح المتقاعدين ،مقابل تغييب الحديث عن تداعي القدرة الشرائية وارتفاع التضخم ، وتثمين منخة البطالة على حساب حق الشباب في العمل .

واقعيا لقد إتخذت وطبقت هذه القرارات دون فتح نقاش حقيقي بين الفاعلين النقابيين الفعليين في الميدان مثلما تقتضيه الديمقراطية التشاركية ،إذكان يتعين مناقشة حقيقة التأثيرات الفعلية لهذه القرارات في الواقع على غرار التعتيم على فقدان مليون شغل هش في 2021 إثر أزمة كورونا(Ait Amine ، 2021، p 3).

ما يجعلنا في هذا الإطار نتسائل عن خصوصية هذه النقابات التي تمارس النشاط النقابي بهذا الشكل ؟وهل لإستفادتها من أموال الريع العمومي علاقة بهذه الممارسات والسلوكيات ؟التي تكتفي فيها النقابات بالمطالبة بتقاسم أموال الريع ، بدل النضال من أجل تحسين ظروف العمل والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية العامة للبلاد ،وكشف الخلل في السياسات العمومية الموجهة لتغطية فشل الحكومات المتعاقبة ،بدليل إستمرار الاعتماد على مداخيل البترول بنسبة تتجاوز 80 %منذ الاستقلال، كأساس للميزانية العامة .

وهنا نتساءل أيضا عن قدرة النقابات على الإستمرار في هذه المطالب في خانة تراجع أسعار البترول ؟ أم أن وجودها مرهون بتحصين الاقتصاد الريعي عبر دورها الوظيفي الأداتي ؟

فعمليا لا نجد اليوم في الاعلام النقابي نقاش حول السياسات الوطنية والاجتماعية ، بما ينسجم مع توجهات العمال وتطلعاتهم ،وأمالهم ، ولا حديث عن القضايا التي يعبرون عنها في هيئاتهم النقابية ، والتي كان يفترض أن تدعم مواقف القيادات النقابية في إدارة المعارك المطلبية والنضالية،لصالح قواعدها العمالية ، وتحقيق المكاسب المنتظرة.

وهي الممارسات التي يعكسها مثلا صمت نقابات التعليم عن إشكالية الدروس الخصوصية الموازية للمدرسة الجزائرية في مطالبها النقابية،والاكتفاء بالمكاسب المادية والاجتماعية ، المتعلقة بزيادة الأجور بالاخص، رغم إستبعادها من تثمين تعديلات قانون التربية الأخير المذكور سابقا ، الأمر الذي جعل الكوادر النقابية تبدوا عند تدخلاتها في وسائل الإعلام كما لو أنها تدافع عن خيارات السلطة،وليس المنخرطين فيها أي القاعدة النضالية ، بالأخص أمام كثرة إستضافة ممثلي النقابات المنضوية تحت الاتحاد العام للعمال الجزائريين حصرا.

لقد أدى تردي الفعل النقابي في الجزائر إلى بروز مظاهر تسيئ إلى النضال النقابي ككل ،على غرارإنتشار ظاهرة الانتماء النقابي الذي لا يستند إلى وعي، والذي غيب عنه إدراك أهمية تحول الوعي إلى ممارسة عملية ، تقتصر على الانخراط النفعي البراغماتي في النقابات فقط، عوض الانخراط القائم على الاقتناع ، والنابع من تأثره بمحيط العمل وعدم الرضا عن المسؤولين او العائلة ، والتي تشكل مصادر للتثقيف النقابي .

من جانب أخر نلاحظ إستمرار المركزية النقابية التي تكونت قبل ظهور الدولة الوطنية ذاتها في أداء أدوارها التقليدية،كنقابة رسمية، والقيام بوظائف يغلب عليها الطابع السياسي،عبر التجنيد لصالح إنجاح مشاريع السلطة،رغم تراجع قيمة العمل ككل مثلما تكشفه تمثلات الشباب الجزائري ، وضعف الانخراط النقابي في المجتمع ككل، فهل هي أزمة تمثيل نقابي داخل النقابات نفسها ؟ خاصة وأن التطورات الأخيرة في النقابات العالمية ككل توحي بإعادة النظر في جدوى النقابات نفسها، وطرق تمويلها غير الشفافة ، ناهيك على التضييق المتزايد على ممثليها (Luc Triangle، 2025، 3 p)

3-نتائج الدراسة :

بعد تحليل وتفسير طبيعة العلاقة بين الإعلام والاتصال النقابي والفعل النقابي في الجزائر، وسياقات تحولاتها توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

1. عدم الاهتمام بالإعلام النقابي من قبل النقابات بمستوييه الداخلي والخارجي ،أين لاوجود لخلايا إعلام واتصال في أغلب النقابات ما يعني بأن وجوده شكليا لا غير.
2. غياب الإمكانيات المادية والبشرية والمراكز المتخصصة والإعلام المتخصص في الفعل النقابي،بدليل عدم وجود مراكز بحيثية لرصد قضايا العمل والعمال،وغياب المصادر العلمية المتخصصة عن قضايا العمل في الجزائر، التي يمكن أن تزود المؤسسات الإعلامية بالأخبار النقابية والعمالية ،وإصدار التقاريرالعلميةالمنهجية لدعم الخطاب الإعلامي النقابي بمعطيات علمية موثوقة ، وفق إستراتيجية نقابية تدافع عن حقوق العمال على غرارماهوموجود في الدول الديمقراطية.
3. قلة الأخبار المتعلقة بالنشاط النقابي في وسائل الإعلام بأنواعها، ويعود ذلك إلى غياب الفعل النقابي بالأساس ، وبالتالي عدم جدوى الحديث عن قضايا العمال لغياب الحوافز المادية والمعنوية خاصة وانها لم تعد قضايا ذات أولية للرأي العام من وجهة نظر المؤسسات الإعلامية، بالأخص الباحثة عن الربح التجاري .
4. ضعف مواكبة النقابات للتطورات التكنولوجية وعصرنة مؤسساتها بتحديث أدواتها وتقنياتها في الاتصال وبالأخص استخدام وسائط التواصل الحديثة.
5. ضعف الكادر البشري المتخصص والمدرب على الإعلام النقابي ومهاراته الاتصالية والإعلامية ،ليبقى غياب الاستراتيجيات والخطط الإعلامية،وضعف الإشراف والمتابعة ،والتقييم الدوري للإعلام النقابي أهم إشكالياته.

4-خاتمة :

إن موضوع العلاقة بين الإعلام والتصال النقابي والفعل النقابي في الجزائر ، يعتريه العديد من المفارقات في السياق الجزائري ، كونه موضوع خاضع لطبيعة النظام الإعلامي في الجزائر، والذي يعاني غياب الإعلام المتخصص وحرية الوصول للمعلومات خاصة الاقتصادية منها ، والتعتيم عليها من قبل أصحاب القرار السياسي ، الذين يتبنون إستراتجية الرقابة والتعتيم على المعطيات الرسمية ، التي يرتبط بها النضال النقابي،وبالأخص تحقيق أدواره الجوهرية في ضمان حماية العمال من إستغلال أصحاب العمل من الناحيتين الاجتماعية والمهنية .

إن مواصفات الإعلام النقابي السابقة الذكر والأدوار التي يتبناها تعكس إستعمالاتية السلطة للنقابات ، عبر تكريس دورها الوظيفي في إستمرار الطابع الاشتراكي للدولة ، أمام ضعف القطاع الاقتصادي الخاص ، وسيطرة الاتحاد العام للعمال الجزائريين كأكبر تكتل نقابي عمومي في الجزائر على الفعل النقابي كل في الجزائر .

في الأخير يمكن القول بأن تطوير الإعلام النقابي بمستوييه الداخلي والخارجي وتحديث آلياته مرتبط أولا بمأسسة الإعلام النقابي، ثم بإعداد إستراتيجية إعلامية واضحة المعالم من قبل النقابات الناشطة في الجزائر تراعي أهدافها في المقام الأول ،ثم الأدوار المرحلية التي اختارتها،والتي تتماشى كما هو متعارف عليه مع تحديات كل مرحلة تاريخية،على شرط تدعيمها بإطارات مؤهلة في المجال وتعزيز كفاءتها ومهاراتها النقابية حتى يكون بمقدورها الإسهام في النهوض بالإعلام النقابي، والاستفادة من إيجابيات الثورة الرقمية سواء للتعريف بأنشطة النقابات اوالدفاع عن مواقفها.

إن من شان زيادة إهتمام المنظمات النقابية بالتكوين الإعلامي لكوادرها رفع مستوى الوعي النقابي في المجتمع ككل ،وبين العاملين والموظفين وبين مختلف المكونات النقابية من إداريين ونقابيين ،وهو ما سينعكس حتما بالإيجاب على مستوى الفعل النقابي ككل، وقدرته على التأثير والدفاع عن مصالح النقابات ،وبالتالي أعضاءها وتجسيد برامج عملها وأهدافها وفق الخط النقابي و الإستراتيجية النقابية المتبناة ،والأفاق المسطرة .

يبقى في هذا الإطار التذكير بأن ظهور أدوار جديدة للنقابات اليوم في السياقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المستجدة ،كنهاية العمل و سعي السياسات العامة الراسمالية لجعل الفرد في حالة نشاط على حساب الأجر، يفرض تبني ثقافة نقابية إعلامية جديدة لتجاوز ما يعرفه الفعل النقابي من أزمات بنيوية ، مرتبطة بنهاية أدوارها الكلاسيكية التي رافقت الثورة الصناعية و تقسيم العمل في المجتمعات الصناعية ، وبروز أدوار جديدة لعل أبرزها الحفاظ على مناصب الشغل في المؤسسات المهددة بالغلق في كل مكان أمام تغول الرأسمالية ، ناهيك عن أزمة سياسية تعرفها مؤسسات الوساطة الاجتماعية ككل ، منها النقابات تخص منسوب مصداقيتها ككل لدى الرأي العام .

6. قائمة المصادر والمراجع:

1) Olivesi Stéphane ,Anne-claude ambroise-rendu (dir.), 2021 ،*patrimoine et patrimonialisation. les inventions du capital historique (xixe-xxie siècles),* fontaine,. france، presses universitaires de grenoble, coll. « libres cours ».
2) Olivesi Stéphane ,2012 "Le syndicalisme à l'épreuve de la communication".la France ،revue , *Questions de communication*, 21، Centre de recherche sur les médiations (Université de Lorraine) .
3) Dubar c., Tripier p، 1998 ،sociologie des professions,. la France ،armand coli.
4) Marie Benedetto-Meyer & Laurent Willemez، ، 2021l،les organisations syndicales et les réseaux sociaux Militants, activités et organisations aux prises avec les outils numériques .،la France ،Confédération Française des Travailleurs Chrétiens ،Paris ،www.cftc.fr
5) Luc Triangle ،2025 ،2025 : Quels sont les défis et les opportunités pour le mouvement syndical ?، . france ، sur le site https://www.ilo.org/fr/resource/news/2025-quels-sont-les-defis-et-les-opportunites-pour-le-mouvement-syndical ،publié le 27 janvier 2025

6) Jean Grosset ،2022، Quel rôle pour les syndicats dans la démocratie du XXIe siècle ? un chapitre dans le livre intitulé Réveiller la démocratie، Sous la direction de René Dosièreet Gaël Giraud ، Éditions de l'Atelier .la france ، Date de mise en ligne : 29/07/2024 sur le site https://doi.org/10.3917/ateli.girau.2022.01.0263

7) Ait amine ، covid-19 Algérie: la crise a engendré la perte d'un million d'emplois، publié le 28 mars 2021 à 15:13 sur le site :algérie360 ،

1) زويبري حسن ، (2018)عناصر من سوسيولوجيا الحركات النقابية ، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع ، عدد 2، مجلد 5 ، الجزائر.

2) مليايي افراح ، شرفة الياس ،2020، إشكالية الفعل النقابي في الجزائر اتجاه المجتمع (رؤية تحليلية)، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية ، العدد 03 ، الجزائر.

3) زعموش فوزية ،2016 انتهاك مبادئ استقلالية العمل النقابي في الجزائري ، مجلة العلوم الإنسانية قسنطينة، العدد ،45 ، الجزائر.

4) زيماموش فتيحة ، النّقابات كلاعب جمعوي في الجزائر:قراءة في الأدوار ، منصة مبادرة الإصلاح العربي ،على الموقع https://www.arab-reform.net/ar/publication/%d8، تاريخ النشر16-09-2022

5) منصة مبادرة الإصلاح العربي،. الخارطة النقابية في الجزائر في زمن الحراك:واقع وتحديات مستقبلية ، على الرابط الالكتروني . https://www.arab-reform.net/ar/publication /، تاريخ النشر 6 ،مايو 2020، تاريخ الاطلاع على الموقع الالكتروني 30-02-2025

6) منظمة العمل الدولية ،الحوار الاجتماعي: مفتاح تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، على الرابط الالكتروني https://www.ilo.org/ar/resource/article/%%85-2030، تاريخ التصفح20-01-2025

7) وكالة الإنباء الجزائرية ، رئيس الجمهورية: القانون الجديد لممارسة الحق النقابي سيمكن المنظمات النقابية من استرجاع مصداقيتها ، على الوقع الالكتروني https://www.aps.dz/ar/economie/140035-2023-02-24-22-19- 06 ، تاريخ النشر 24-02-2023

النصوص القانونية :

8) أمر رقم 20-02 مؤرخ في 30 غشت سنة 2020، يعدل ويتمم القانون رقم 18-11 المؤرخ في 2 يوليو سنة 2018 والمتعلق بالصحة، ج.ر.ج.ج عدد 50 صادر في 30 اوت سنة 2020.

9) المرسوم التنفيذي رقم 24-130 مؤرخ في 30 رمضان عام 1445 الموافق 9 أبريل سنة 2024، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 08-1411 المؤرخ في 26 ذي الحجة عام 1429 الموافق 24 ديسمبر سنة 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف.

10) المرسوم التنفيذي رقم 24-131 مؤرخ في 30 رمضان عام1445 الموافق 9 أبريل سنة 2024، يؤسس النظام التعويضي للموظفين المنتمين لسلكي الأئمة.

11) مرسوم تنفيذي رقم 24-103مؤرخ في 26 شعبان 1445 الموافق 7 مارس 2024 ، يعدل و يتم المرسوم التنفيذي رقم 08-130 المؤرخ في 27 ربيع الثاني 1429 الموافق 3 مايو 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث.

12) قانون رقم 23–08 مؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1444 الموافق 21 يونيو سنة 2023، يتعلق بالوقاية من النزاعات الجماعية للعمل وتسويتها وممارسة حق الإضراب. وقانون رقم 23-02 مؤرخ في 5 شوال عام 1444 الموافق 25 أبريل سنة 2023، يتعلق بممارسة الحق النقابي.

ـالحواشي:

2 يرتبط النشاط النقابي في الجزائر باسم عيسات إيدير مؤسس أول نقابة جزائرية تحت مسمى الإتحاد العام للعمال الجزائريين في 24 فبراير 1956 أيام الاحتلال الفرنسي للجزائر الذي كان نفسا إضافيا للثورة التحريرية. وتزامن تاريخ تأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين مع تأميم المحروقات التي قام بها الرئيس هواري بومدين عام 1971 بنفس اليوم أي 24 فبراير.

[3] تهدف النقابات السيبرانية او الرقمية إلى معالجة التحديات التي يواجهها العمال الرقميون، مثل الأمن الوظيفي غير المستقر، ونقص المزايا، والحاجة إلى ديناميكية قوة متوازنة مع أصحاب المنصات وأصحاب العمل. حيث يستفيد الموظفون الرقميون اليوم من الأدوات الرقمية للتنظيم والتواصل والتفاوض، وغالبًا ما يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من المنتديات عبر الإنترنت لحشد الدعم وتعبئة الأعضاء ، انظر الى الموقع التالي :https://fastercapital.com/arabpreneur

[4] أمر رقم 20-02 مؤرخ في 30 غشت سنة 2020، يعدل ويتمم القانون رقم 18-11 المؤرخ في 2 يوليو سنة 2018 والمتعلق بالصحة، ج.ر.ج.ج عدد 50 صادر في 30 اوتسنة 2020.

[5] المرسوم التنفيذي رقم 24-130 مؤرخ في 30 رمضان عام 1445 الموافق 9 أبريل سنة 2024، يعدل ويتمم المرسوم ا، ص لتنفيذي رقم 08-1411 المؤرخ في 26 ذي الحجة عام 1429 الموافق 24 ديسمبر سنة 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف.

المرسوم التنفيذي رقم 24-131 مؤرخ في 30 رمضان عام1445 الموافق 9 أبريل سنة 2024، يؤسس النظام التعويضي للموظفين المنتمين لسلكي الأئمة.

[6]. مرسوم تنفيذي رقم 24-103مؤرخ في 26 شعبان 1445 الموافق 7 مارس 2024 ، يعدل و يتم المرسوم التنفيذي رقم 08-130 المؤرخ في 27 ربيع الثاني 1429 الموافق 3 مايو 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث.

[7] أقدمت 30 نقابة في قطاعات التعليم والصحة والشؤون الدينية والضرائب والتكوين المهني في الجزائر العاصمة على تنظيم احتجاجات في 28-02-2023 على تعديلات أدخلتها الحكومة على قانون الحق النقابي وإنشاء النقابات وقانون ممارسة الحق النقابي والنزاعات النقابية.

[8] قانون رقم 23–08 مؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1444 الموافق 21 يونيو سنة 2023، يتعلق بالوقاية من النزاعات الجماعية للعمل وتسويتها وممارسة حق الإضراب. وقانون رقم 23-02 مؤرخ في 5 شوال عام 1444 الموافق 25 أبريل سنة 2023، يتعلق بممارسة الحق النقابي